المعنى وأثره في توجيهات المعربين

ا.م.د. فلاح إبراهيم نصيف الفهداوي
المشرف على قسم اللغة العربية في كلية الدراسات الإسلامية،
جامعة حمد بن خليفة، قطر.
E-mail-aldhaigami@yahoo.com

المستخلص

حاولت في هذا البحث المتواضع تسليط الضوء على قضية المعنى وأثره في توجيهات المعربين، وطريقة تعاملهم مع النصوص التي جاءت غير موافقة للقواعد التي وضعوها، وإيضاح ما يترتب على الخلاف بينهم في الصناعة الإعرابية . إن قضية التركيز على المعنى المراد من النص تحلّ ل نا كثيرًا من القضايا النحوية التي ظلت موضع خلاف لزمن طويل، وقد اعتاد النحويون ذكرها بتفصيلاتها والمرور بها على الطريقة القديمة دون وقفة تحاول البتّ فيها من ناحية المعنى.

الكلمات الرئيسية: الاعراب، الدلالة، تحديث العربية

Abstract

This paper is a simple attempt to shed light on the issue of meaning and its effect on grammatical parsing in the works of classical Arabic grammarians and their treatment of the texts which do not conform to establish grammatical rules of parsing, notably, those texts which cause controversies among them. The concentration on the meaning of the parsed text can resolve many controversies which marked the scholarly history of the Arabic language.

Key Words: Parsing, Meaning, Modernisation of Arabic language

المقدمة:

تميّزت اللغة العربية بوجود ظاهرة الإعراب كاملة فيها ، ولم يتخلّف عن هذا القول سوى قطرب (ت: ٢٠٦هـ) من القدامى، وقيل إنه رجع عن القول بذلك، يدلّ على ذلك ما نُقل عنه من آراء نحوية[١]، كما يدلّ ظاهر كلامه على أنه يفسر الظاهرة ولا يُنكرها فيما نقله عنه الزجاجي[٢].

ويُعَدّ الإعراب من أكثر خصائص العربية وضوحً ا؛ لأن مراعاته في الكلام هي الفارقُ بين المعاني التي يمكن أن يقع اللّبس فيها، وفي هذا يقول ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ): (فأما الإعراب فبِهِ تُميّز المعاني ويُوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أنّ قائلاً لو قال: (ما أحسنْ زيدْ) غير مُعرِب، أو(ضرب عمرْ زيدْ) غير مُعرِب، لم يُوقف على مراده ، فإذا قال: (ما أحسنَ زيدًا) أو(ما أحسنُ زيدٍ) أو(ما أحسنَ زيدٌ) أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده .

١- يُنظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : ٢٩٨/١، والمدارس النحوية لشوقي ضيف : ١٠٨، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٥١-٥٢.

٢- ينظر الإيضاح في علل النحو ٧٠- ٧١، والأشباه والنظائر للسيوطي: ١ /٧٩.

وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم : فهم يُفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني : يقولون (مِفْتَح (للآلة التي يُفتح بها ، و(مَفْتَح) لموضع الفتح ، و(مِقَص) لآلة القص ، و(مَقَص) للموضع الذي يكون فيه القصّ ، و(مِحْلَب) للقدح يُحلب فيه ، و(مَحْلَب) للمكان يُحْتَلَبُ فيه ذوات اللبن)[١].

وليس من شك أن القرآن العظيم قد نزل مُعربًا وحفظته العرب ونقلته إلينا مُعربًا، كما تناقلوا أحاديث نبيّهم عليه الصلاة والسلام كذلك، وفعلوا مثل ذلك عند حفظهم أشعار العرب قبل الإسلام وبعده ونقلهم إيّاها إلينا .

وشذّ الدكتور إبراهيم أنيس برأيه عن هذا القول إذ ذهب إلى إنكار قضيّة الإعراب مُقلدًا بذلك ما يُردّده بعض المستشرقين كأمثال (باول كاله) و(كارل فوللرز) الذَين شلّكا في أصالة الإعراب[٢]، فأفرد في كتابه (من أسرار العربية) فصلاً سمّاه (قصة الإعراب) جاء فيه (ما أروعها قصة ! لقد استمدّت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ثم حيكت، وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل الثاني، على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا وعاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية. ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الإعراب حصنًا منيعًا ، امتنع حتى على الكتّاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية، وشقّ اقتحامه إلاّ على قوم سُمّوا فيما بعد بالنحاة)[٣].

وقد تصدّى غير واحد من المعاصرين للردّ على الدكتور إبراهيم أنيس، وقد أوفَوا له الكيل من الحجج والبراهين التي لا سبيل إلى إنكارها[٤].

تعريف الإعراب:

الإعراب في أصل الوضع مصدر أَعْرَبَ الرجل إعرابًا إذا أبان عمّا في نفسه [٥]، أما في الاصطلاح فقد عرّفه ابن جنّي (ت: ٣٩٢هـ) بقوله: (هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت (أكرم سعيدٌ أباه) و(شكر سعيدًا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سِرْجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من الآخر)[٦].

وعرّفه ابن هشام (ت: ٧٧٦هـ) بقوله: (أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع)[٧].

وقال ابن منظور (ت: 711هـ) (والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ)[٨].

ولا تكاد تعريفات النحويين تخرج عن هذين الحدّين .

ويتلخص ممّا مرّ من كلام ابن جنّي وابن فارس وغيرهما في تعريف الإعراب أن الأصل في الوقوف على معاني الجمل والعبارت هو حركات الإعراب المتعاقبة على الكلم.

١- الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٤٣/١ (باب الخطأ الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع)، ونقل السيوطي هذا الكلام في المزهر في: ٢٦٠/١.

٢- يُنظر دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح: ١٢٤، وفصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب: ٣٣٣- ٣٣٤.

٣- من أسرار العربية: ١٢٥ (الفصل الخامس: قصة الإعراب).

٤- يُنظر في ذلك فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي : ٢١٠- ٢١٦، وفصول في فقه العربية : ٣٢٧- ٣٥١، وفقه اللغة المقارن لإبراهيم السامرئي: ١١٧- ١٢٤، و (أبحاث في العربية الفصحى) للدكتور غانم قدوري الحمد: ١١٨ - ١٧٢، وإحياء النحو لإبراهيم مصطفى: ٢٢- ١١٣.

٤- يُنظر لسان العرب: مادة (عرب) ٥٨٨/١.

٦- الخصائص: ٣٥/١، وينظر أسرار العربية لأبي البركات الأنباري: ٤٠/١.

٧- شذور الذهب: ٤١، وينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٣٢٧/١- ٣٢٩.

١- لسان العرب مادة (عرب): ٥٨٨/١.

وعند تتبع النحويين في تطبيقاتهم وتعاملهم مع النصوص عند توجيه إعرابها وتفسير معانيها نجد أن هذا الأصل قد انعكس في نصوص غير قليلة ، فكان الاعتماد على المعنى هو الأصل في توجيه إعراب الكلام، وأكثر ما يكون ذلك حينما يخرج النصّ عن القواعد النحوية التي وضعها النحاة أنفسهم إذ يلجؤون إلى المعنى ليجدوا مخرجًا يتأولون به الكلام؛ لمخالفته الأصل الذي وضعوه. ولهذا يقول ابن هشام في هذا المعنى : (وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يُعربه، مفردًا أو مركبًا؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه)[١].

وكان قد جذب انتباهي البون الذي أجده بين بعض التوجيهات الإعربية وبُعدها عن المعنى الذي يوحي به السياق ، وسأحاول في هذه الوريقات أن أقف على جانب من ذلك. وقد حُمل على ذلك بعض ما جاء في القرآن الكريم ، وفي حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم، وفي أشعار العرب ، وقد أشار الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) إلى أهمية هذا الباب عند توجيه إعراب آية من القرآن الكريم بقوله: (وهذا من ميلهم مع المعنى وإعراضهم عن اللفظ جانبًا وهو باب جليل من علم العربية)[٢].

ولست معنيًّا في هذا البحث فيما اختلفت حركاته الإعرابية، وإنما يعنيني ما تعاقبت عليه المعاني وكانت حركته واحدة.

وآثرت تقسيم ما وقفت عليه في كتب النحو والتفسير على الطريقة التي درج عليه النحويون في تقسيم أبواب النحو وهي: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات وما جاء في باب الشرط ، موردًا إياها على وجه التمثيل وليس الحصر، واللهَ أسأل التوفيق والسداد فيما أكتب.

المبحث الأول

المرفوعات (باب المبتدأ والخبر ونواسخهما)

سنتطرّق في هذا المبحث إلى ثلاث مسائل، وهي: ما جاء على حذف الخبر ، وما جاء في وجوب تقديم الخبر، وما جاء في باب (أنْ) المخففة.

أولاً- ما جاء على حذف الخبر:

يُقدر النحويون حذف الخبر جوازًا ووجوبًا[٣]، وممّا حُمل على ذلك من القرآن الكريم ما وجّ ه به الفرّاء (ت: ٢٢١هـ) قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[٤]، برفع (قليلٌ) ، وهي قراءة أبيّ والأعمش، إذ حمل الفرّاء الآية على حذف الخبر، أي: إلاّ قليل منهم لم يشربوا[٥].

وأيّد ابن مالك (ت: ٦٦٧هـ) توجيه الفراء فحمل الآية على حذف الخبر؛ لأن المستثنى واقع بعد كلام موجب، فلا يجوز نصبه، ولابدّ من تأويله على حذف الخبر[٦]. كما حمل على ذلك قول النبيّ صلى الله عليه وسلم: (كلُّ أمتي معافًى إلاّ المجاهرون)[٧]. واستشهد لذلك بقول الشاعر[١]:

١- مغني اللبيب: ٦٨٤.

٢ - الكشاف: ١/٢٩٥.

٣- يُنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك:١/ ٢١٧، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١/٢٠٥.

٤- البقرة: ٢٤٩، قراءة المصحف هي بنصب (قليلاً).

٥- يُنظر معاني القرآن للفراء: ١/١٦٦، والبحر المحيط: ٢/٥٨٨.

٦- يُنظر شواهد التوضيح: ٩٥ – ٩٧.

٧- ورد الحديث في صحيح البخاري بلفظ (المجاهرين)، وقال ابن حجر: (في رواية النسفي (إلاّ المجاهرون) بالرفع، ويُنظر فتح الباري: ١٣/٩٧، وشواهد التوضيح: ٩٦.

لدمٍ ضائعٍ تغيّبَ عنه أقربُوه إلاّ الصّبا والدّبورُ [٢]

أي: لكن الصبا والدبور لم يتغيبا عنه، كما استشهد بقول الآخر[٣]:

عرفت الديارَ كرَقْمِ الوحيّ يَزبرها الكاتبُ الحميريُّ

على (أطرقا) بالياتُ الخيا مِ إلاّ الثمامُ وإلاّ العصيُّ [٤]

أي: إلّا الثمام وإلّا العصيّ لم تُبلَ[٥].

يتبيّن لنا ممّا مرّ أن الفرّاء وابن مالك وجهًا الآية على حذف الخبر معتمد ين في ذلك على المعنى المفهوم من سياق الآية.

في حين وجّه الزمخشري الآية توجيهًا آخر يختلف عن توجيههما معتمدًا على المعنى أيضًا فيقول: (وقرأ أبيُّ والأعمش (إلاّ قليل) بالرفع، وهذا من ميلهم مع المعنى وإعراضهم عن اللفظ جانبًا وهو باب ج ليل من علم العربية، فلمّا كان معنى (فشربوا منه) في معنى: فلم يُطيعوه حُمِلَ عليه كأنه قيل: فلم يطيعوه إلاّ قليلٌ منهم)[٦].

وقال أبو حيان (ت: ٧٧٧هـ) في توجيه الآية: (والمعنى أن هذا الموجب الذي هو: فشربوا منه، هو في معنى المنفي، كأنه قيل: فلم يطيعوه، فارتفع: (قليل)، على هذا المعنى، ولو لم يُلحظ فيه معنى النفي لم يكن ليرتفع ما بعد (إلاّ)، فيظهر أن ارتفاعه على أنه بدل من جهة المعنى، فالموجب فيه كالمنفي، وما ذهب إليه الزمخشري من أنه ارتفع ما بعد : (إلاَّ)، على التأويل هنا، دليل على أنه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب، فلذلك تأوله.

ونقول: إذا تقدم موجب جاز في الذي بعد (إلاَّ) وجهان: أحدهما: النصب على الاستثناء وهو الأفصح، والثاني : أن يكون ما بعد (إلاَّ) تابعًا لإعراب المستثنى منه، إن رفعاً فرفع، أو نصبًا فنصب، أو جرًا فجر، فتقول : (قام القوم إلاَّ زيدٌ) ، و(رأيت القوم إلاَّ زيدًا)، و(مررت بالقوم إلاَّ زيدٍ)، وسواء كان ما قبل (إلاَّ)، مُظهرًا أو مُضمرًا)[٧].

وأيّد السمينُ الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) الزمخشريَّ إذ قال: ((إلاّ قليلٌ)، وتأويله أن هذا الكلام ، وإن كان موجبًا لفظًا فهو منفيٌّ معنًى فإنه في تقدير: (لم يُطيعوه): فلذلك جعله تابعًا لما قبله في الإعراب)[٨].

١- يُنسب البيت لأبي زبيد الطائي يُنظر شعر أبي زبيد الطائي:٣٤.

٧- كذا ورد في شواهد التوضيح: ٩٦. وروايته في شعر أبي زبيد الطائي: ٣٤:

من دمٍ ضائعٍ تغيّب عنه أقربوه إلاّ الصّدى والجيوب

الصدى: ذكر البوم، الجيوب: الحجارة، يُنظر معجم شواهد العربية: ١٧٢/١.

٣- هو أبو ذؤيب الهذلي، يُنظر ديوان الهذليين: ٦٤/١– ٦٥.

٤ - أطرقا: موضع، والثمام: شجر تعمل منه الخيام، والعصيّ: خشب بيوت الخيام.

٥ - يُنظر شواهد التوضيح: ٩٦.

٦- الكشاف: ٢٩٥/١.

٧- البحر المحيط: ٢ /٤٩٣.

٨- الدرّ المصون: ٥٢٨/١، ويُنظر: ٢٢٣/١، ويُنظر التبيان في إعراب القرآن : ٨٣/١، عند إعراب قوله تعالى (ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ)(البقرة:٨٣)، إذ قرئ شاذًا برفع (قليلٌ)، ويُنظر البحر المحيط: ٢٦٦/٢.

وقد ورد النفيُ المعنويُّ مُقررًا في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾[١]، وقد صرّح جمهور النحويين بعدم جواز مجيء الاستثناء المفرّغ في سياق الإثبات ، قال العكبريُّ: ((يأبى) بمعنى (يكره)، و(يكره) بمعنى (يمنع) فلذلك استثني لما فيه من معنى النفي . والتقدير: يأبى كل شيء إلاّ إتمام نوره)[٢].

وقال أبو حيّان في ذلك أيضًا : (و(أبى) من الأفعال الواجبة التي معناها النفي ، ولهذا يفرّغ ما بعد (إلاّ) كما يفرّغ الفعل المنفيُّ، قال تعالى: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ)، ولا يجوز: (ضربت إلا زيدًا) على أن يكون استثناءً مفرغًا؛ لأن (إلاّ) لا تدخل في الواجب، وقال الشاعر[٣]:

أبى اللهُ إلاّ عدلَه ووفاءَه فلا النكرُ معروفٌ ولا العرفُ ضائعُ

و(أبى زيدٌ الظلمَ) أبلغ من (لم يظلم)؛ لأن نفي الشيء عن الشخص قد يكون لعجز أو غيره ، فإذا قلت: أبى زيد كذا ، دلّ على نفي ذلك عنه على طريق الامتناع والأنفة منه)[٤].

وحُمِلَ على ذلك قول الأخطل التغلبي[٥]:

وبالصريمةِ منهم منزلٌ خَلِقُ عافٍ تغيّر إلاّ النؤيُّ والوتدُ

قال ابن هشام: (حُمل (تغيّر) على (لم يبقَ على حاله)؛ لأنهما بمعنًى واحد)[٦].

وبمثل توجيه ابن هشام يُجاب عن البيت الذي استشهد به ابن مالك وهو:

لدمٍ ضائعٍ تغيّب عنه أقربوه إلاّ الصبا والدبورُ

إذ (تغيّب) يتضمن معنى (لم يحضر)، وبهذا يكون الكلام غير موجب معنًى .

وكذلك البيت الثاني:

على (أطرقا) باليلياتِ الخيا مِ إلاّ النُّمامُ وإلاّ العصيُّ

إذ (باليات الخيام) في معنى (لم تسلم الخيام)، ولا داعي لتقدير خبر محذوف .

وبمثل هذا يمكن توجيه حديث النبيّ صلى الله عليه وسلم: (كلُّ أمتي معافًى إلاّ المجاهرون)[٧].
فتعبير (كل أمتي معافًى) وإن كان ظاهره الإثبات إلاّ أن معناه النفي وتقديره: كل أمتي لا يُصيبها العذاب إلاّ المجاهرون.

١- التوبة: ٣٢.

٢- التبيان في إعراب القرآن: ٦٤١/٢.

٣- البيت للنابغة، يُنظر ديوانه: ٦٠.

٤- البحر المحيط: ٢٠٢/١.

٥- ديوانه: ١٦٨.

٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٢٥/٢.

٧- ورد الحديث في صحيح البخاري بلفظ (المجاهرين)، وقال ابن حجر: (في رواية النسفي (إلاّ المجاهرون) بالرفع، ويُنظر فتح الباري: ٩٧،/١٣ وشواهد التوضيح: ٩٦.

قال ابن المَلك (ت:٧٩٧هـ) في توجيه هذا الحديث : (وروي (إلاّ المجاهرون) ووجهه أن يقال: (معافًى) في معنى النفي فيكون استثناءً من كلام غير موجب)[١].

ثانيا- ما جاء في وجوب تقديم الخبر:

اتفق النحويون على أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين لم يجُز تقديم الخبر ، بل أيّهما قُدم كان هو المبتدأ والآخر الخبر، وقد بنوا ذلك على أمر لفظي وهو خوف الالتباس حتى إذا قامت القرينة أو أَمِنَ اللبْس جاز[٢].

ولايخلو الأمر أن تخرج بعض النصوص عن مسار هذ ه القواعد اللفظية فيُلجأ فيها إ لى المعنى لتوجيهها توجيهًا يتناسب مع قصد المتكلم.

ومن هذه النصوص التي خرجت عن هذه القاعدة قول الشاعر[٣]:

بنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعدِ

فقوله (بنونا) خبر مقدم (وبنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر؛ لأن الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم[٤].

ومثل ذلك يُقال عن قولهم: (أبو حنيفة أبو يوسف) ، فمعلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة وليس تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، قال ابن هشام : (ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نح و(أبو حنيفة أبو يوسف) ، و(بنونا بنو أبنائنا) ، رعيًا للمعنى ويضعف أن تُقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة والله أعلم)[٥].

وقال الرضي : (يجوز تأخُّ ر المبتدأ عن الخبر ، معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ، كما في قوله:

بنونا بنو أبنائِنا وبناتُنا بنوهنّ أبناء الرجال الأباعدِ

وذلك لأنا نعرف أن الخبر محطّ الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه الذي تُذكر الجملة لأجله فهو الخبر ، كقولك (أبو يوسف أبو حنيفة) ، أي: مثل أبي حنيفة، ولو أرت تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، فأبو يوسف هو الخبر ، ومثله قول أبي تمام[٦]:

لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابُهُ وأريُ الجنى اشتارتْهُ أيدٍ عواسلُ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولعابه مثل لعاب الأفاعي)[١].

١- مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار: ٨١/٢.

٢- يُنظر الكليات لأبي البقاء الكفوي: ١٦٠٦.

٣- قائله الفرزدق، ديوانه:٢١٧، ويُنظر في توجيه البيت الإنصاف في مسائل الخلاف:٥٦/١. وشرح الرضي على الكافية:٢٥٧/١.

٤- يُنظر شرح ابن عقيل على الألفية: ٢٣٣/١.

٥- مغني اللبيب: ٥٢٢، ويُنظر همع الهوامع: ٣٨٤/١.

٦- ديوانه: ١٤٠.

ففي ذلك كله قُدر المُقدَم خبرًا والمؤخّر مبتدأ، وكلاهما معرفة ليصحّ المعنى، فالخبر منويُّ التأخير ، ولولا ذاك لكانت المعرفة المتقدمة هي المبتدأ لتقدُّمها.

ثالثًا- ما جاء في باب (أنْ) المخففة:

يذهب النحويون إلى أنّ (أنْ) المخففة إذا تقدم عليها ما يدلّ على العلم فهي مخففة من الثقيلة لاغير. ويجب في الفعل المضارع بعدها أمران: أحدهما: رفعه، والثاني: فصله عنها بحرف من حروف أربعة هي (السين) و(قد) و(لو) و(لا)[٢].

وفي توجيه المعربين لقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَيْئَسِ الَّذِينَ آَمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾[٣]، نجد أن جلّهم يذهب إلى أن (أنْ) في الآية مخففة من الثقيلة مع أن ظاهر الآية أنها ليست كذلك لأنها لم تُسبق بما يدل على العلم .

وفسَّر الفرّاء الآية وحملها على وجهٍ بيَّن لنا فيه سبب ذهاب النحويين إلى القول بأنّ (أنْ) في الآية مخففة من الثقيلة فقال: (قال المفسّرون: ييأس: يعلم. وهو فى المعنى على تفسيرهم ؛ لأن الله قد أوقع إلى المؤمنين أنه لو يشاء اللهُ لهدى الناسَ جميعًا فقال : أفلم ييأسوا عِلمًا . يقول: يؤيِسهم العلم ، فكان فيهم العلِم مضمرًا كما تقول فى الكلام : قد يئِست منك ألاّ تفلح عِلمًا كأنك قلت: علِمته علمًا)[٤].

وقال أبو حيّان: (واليأس القنوط في الشيء، وهو هنا في قول الأكثرين بمعنى العلم، كأنه قيل: ألم يعلم الذين آمنوا . قال القاسم بن معن هي: لغة هوازن، وقال ابن الكلبي: هي لغة من النَخَع وأنشدوا على ذلك لسحيم بن وثيل الرياحي[٥]:

أقولُ لهم بالشعبِ إذ ييسرونني ألم تيأسوا أنّ ي ابن فارس زهدم

وقال رباح بن عدي[٦]:

ألم ييأس الأقوام أني أنا ابنه وإن كنت عن أرض العشيرة نائيا

وقال آخر[٧]:

حتى إذا يئس الرماة وأرسلوا غُضْ فًا دواجِ نَ قافلاً أعصامُها ٨

أي: إذا علموا أنّ ليس وجه إلا الذي رأوا.

وقيل: إنما استعمل اليأس بمعنى العلم لتضمنه معناه ، لأنّ اليائس من الشيء عالم بأنه لا يكون ، كما استعمل الرجاء في معنى الخوف، والنسيان في معنى الترك.

١- شرح الرضي على الكافية: ٢٥٧/١.

٢- يُنظر شرح قطر الندى: ٧٠ – ٧٢، والإيضاح علل النحو: ٤٤٨/١، وشرح ابن عقيل: ٣٨٣/١.

٣- الرعد: ٣١.

٤- معاني القرآن: ٦٣/٢-٦٤، و٤٨/١، ويُنظر إعراب القرآن للنحاس: ٣ /٤٩٦-٤٩٨.

٥- يُنظر في تخريج البيت أساس البلاغة: ٢٩/٢، والصحاح: ٢٩٧/٢.

٦- يُنظر في تخريج البيت كتاب العين (باب اللفيف من السين س ي ء) ٣٣١/٧.

٧- البيت للبيد بن ربيعة العامري، ديوانه: ١١٢.

٨ - والغضف كلاب الصيد لغضف آذانهن وهو إقبالها على القفاء، و(دواجن) ألفن البيوت. و(قافلا) يابسا. و(الأعصام) القلائد.

وحمل جماعة (اليأس) في هذه الآية على المعنى المعروف في اللغة وهو : القنوط من الشيء ، وتأولوا ذلك . فقال الكسائي: المعنى أفلم ييأس الذين آمنوا من إيمان الكفار من قريش المعاندين لله ورسوله؟ وذلك أنه لما سألوا هذه الآيات اشتاق المؤمنون إليها وأحبّوا نزولها ليؤمن هؤلاء الذين علم الله تعالى منهم أنهم لا يؤمنون)[١].

وعند تتبُّع المعاجم العربية لمعرفة دلالة لفظة (يئس) نجد أنهم يكادون يُجمعون على أنها تأتي بمعنى (علم)، ويستشهدون لذلك بقرأة علي وابن عباس رضي الله عنهما(أفلم يتبيَّن الذين آمنوا)[٢]، قال الصغاني (ت:٦٥٠هـ) (وكان علي وابن عباس رضي الله عنهم، ومجاهد وأبو جعفر والجحدري وابن كثير وابن عامر يقرؤون (أفلم يتبيَّن الذين آمنوا))[٣].

ونخلص من ذلك أن النحويين لجؤوا إلى المعنى لتوجيه رفع الفعل المضارع في قوله تعالى ﴿أنْ لو يشاءُ﴾ فعدّوا (أنْ) في الأية مخففة من الثقيلة من خلال النظر إلى الوجه الآخر لمعنى الفعل(يأس).

المبحث الثاني

المنصوبات

يتوسّع النحويون في باب المنصوبات ما لا يتوسعون به في باب المرفوعات من جهة التقديم والتأخير وتقدير الحذف وتقدير الزيادة؛ لأن المنصوبات ليست من أركان الجملة العربية ، ولا شك أن هذا التوسع يترتب عليه توسعٌ في المعنى، وسنعرض في هذا المبحث مسألتين من مسائل المنصوبات، إحداهما في باب الاشتغال، والأخرى في باب الاستثناء.

أولًا- الاشتغال :

الاشتغال عند النحويين هو كل اسم بعده فعل أو ما يُشبه الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلِقه، لو سُلط عليه هو أو مناسبه لنصبه[٤].

ويذهب النحويون إلى أنه يجب تقدير المفسَّر قبل الاسم المنصوب ، قال ابن هشام : (فيجب أن يُقدر في نحو (زيدًا رأيته) مقدمًا عليه.

وجوّز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه وقالوا: لأنه يُفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا)[٥].

وجاء في شرح التصريح على التوضيح (وجميع ما يُقدر في هذا الباب يُقدر متقدما على الاسم المنصوب إلا أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيُقدر متأخرا عنه)[٦].

وإيضاح ذلك أن النحويين يُقدرون الفعل المحذوف قبل الاسم المنصوب في نحو قولهم (محمدًا أكرمتُ) ، إذ تقدير الكلام: (أكرمت محمدًا أكرمته)، ولا يخفى ما في ذلك من توكيد من خلال تكرار اللفظ.

١- البحر المحيط: ٣٨٩/٦ (بتصرف)، ويُنظر الكشاف: ٢٥١/٣.

٢- يُنظر المحكم والمحيط الأعظم: ٦٣٢/٨، وأساس البلاغة (يئس): ٢٩/٢، والعباب الزاخر (يئس) ٢٢٦/١، ولسان العرب (يئس) ٢٥٦/٦، وتاج العروس (يأس) ٤١٩٨/١.

٣- العباب الزاخر (يأس): ٢٢٦/١، ويُنظرالمحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات:٣٥٦/١ ولسان العرب (يأس) ٢٥٩/٦.

٤- يُنظر شرح شذور الذهب: ٢٧٩، وشرح التصريح على التوضيح: ٤٤١/١، وشرح ابن عقيل: ١٧٣/١.

٥- مغني اللبيب:٧٩٩/١، ويُنظر معترك الأقران:٣٠٦/١، وهمع الهوامع:١٤٤/٢.

٦- شرح التصريح على التوضيح : ٤٥٩/١، وينظر مغني اللبيب : ٦١٣/٢، وينظر شرح المختصر على تلخيص المفتاح للتفتازاني : ٧٦.

في حين يُقدر البيانيون (محمدًا أكرمت) بـ(محمدًا أكرمت أكرمته)، ولا يخفى ما في ذلك من تخصيص، من جهة تقديم ما حقه التأخير وهو المفعول به.

قال الخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ): (وأما نحو قولك (زيدًا عرفته) فإن قدر المفسِّر المحذوف قبل المنصوب أي: (عرفت زيدًا عرفته) فهو من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ وإن قُدِّر بعده أي: (زيدًا عرفت عرفته) أفاد التخصيص)[١].

وإن أمر النحاة في أمثال هذه التخريجات والتأويلات لعجيب، إذ لجؤوا إلى تقدير عامل للنصب في الكلام، وهذا التقدير هو وجه من وجوه التأويل النحوي الذي أقرّوا وصرّحوا أنه لا يُلجأ إليه إلا عند الضرورة، ثم ركّبوا ورتّبوا على هذا التأويل تاويلا آخر إذ قدروا تأخُّر العامل عن المعمول، فبُنِيَ التأويل على تأويل، ولسنا ندري إن كان كل ذلك يدور في ذهن المتكلم أو السامع أم لا؟ ولا دليل على تقدُّم الفعل أو تأخُّره إذ هو لم يظهر البتة.

ويؤيّد ذلك أننا لانستطيع حمل جميع النصوص على التوكيد أو التخصيص، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلُوطًا ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[٢]، وقوله﴿وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ﴾[٣]، وقوله ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَٰفِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾[٤].

لذا نميل إلى ما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي إذ يرى أن الاشتغال لا يُفيد تخصيصًا ولا توكيدًا، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضًا معيّنًا ولابدّ من النظر إلى المعنى المراد إذ ليس معنى (خالدًا أكرمت) كمعنى (خالدًا أكرمته)، فمعنى (خالدًا أكرمت) خصصته بالكرم، وأما (خالدًا أكرمته) فتفيد إكرام (خالد) لا تخصيصه بالإكرام، فالجملة الأولى تفيد التخصيص بخلاف الثانية حيث قُدم الاسم للاهتمام به والعناية.

وأما تقديرات النحاة في توجيه هذا الأسلوب بما تقتضيه الصنعة الإعرابية فهو مُفسد للمعنى، مفسد للجملة[٥].

إن الاعتماد على المعنى في توجيه النصوص الفصيحة فيه منجاة ومفازة من التَّيْهِ في تأويلات النحويين التي لا داعي لها، إذ لكل معنًى طريقته وأسلوبه الخاص في التعبير.

ثانيًا- الاستثناء من الاستثناء:

قال العكبري عند تفسير قوله تعالى ﴿قَالُوٓاإِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ﴿٥٨﴾إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴿٥٩﴾ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾[٦]، (قوله (إلا آلَ لوطٍ) هو استثناء من غير الجنس؛ لأنهم لم يكونوا مجرمين. (إلّا امرأته) فيه وجهان: أحدهما: هو مستثنى من (آل لوط) والاستثناء إذا جاء بعد الاستثناء كان الاستثناء الثاني مضافًا إلى المبتدأ، كقولك (له عندي عشرةٌ إلّا أربعةً إلّا درهمًا)، فإن الدرهم يُستثنى من الأربعة، فهو مضاف إلى العشرة، فكأنك قلت (أحد عشرة إلّا أربعةً إلّا درهمًا)، أو(عشرة إلّا ثلاثةً). والوجه الثاني: أن يكون مستثنى من ضمير المفعول في (لمنجوهم))[٧].

ويختلف النحويون والأصوليون إلى مذاهب في الاستثناء بعد الاستثناء، وأمكن أن يكون الثاني مستثنى من الأول في كيفية الحكم على المستثنيات بعد الأول وقد سلّوا له بقولهم عند الإقرار (له عندي عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا):

١- الإيضاح في علوم البلاغة: ١٦٣/٢، وينظر معترك الاقران: ٣٠٦/١، وهمع الهوامع: ١٤٤/٢.

٢- الأنبياء: ٧٤.

٣- الحج: ٣٦.

٤- النحل: ٥.

٥- ينظر معاني النحو بتصرف: ١٠٨/٢- ١١٣.

1- الحجر: ٥٨- ٥٩- ٦٠.

٢- التبيان في إعراب القرآن: ٧٨٥/٢، وينظر أحكام القرآن لابن العربي: ١٠٣/٣، وأضواء البيان:١٥٥/٣.

الأول: هو أن كل عدد مستثنى مما يليه قبله فـ(الأربعة) في المثال مستثناة من العشرة و(الاثنين) مستثناة من الأربعة و(الواحد) مستثنى من الاثنين ، وعليه فالمقرُّ به في المثال هو سبعة ، وهذا مذهب أهل البصرة واختاره السيرافي ، نسب ذلك إليهم القرافي (ت:٦٨٢هـ) وقال (وهو أولى ، لأن فيه ترجيح القرب على البعد ، وعدم الانقطاع في الاستثناء. ويتأكد مذهب البصريين أيضًا بالقرآن . قال الله تعالى :﴿قَالُوا إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ ﴾﴿إِلَّا ءالَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ﴾﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ قَدَّرْنَآ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾. فامرأته مستثناة من المستثنى قبلها وه و(آل لوط))[١].

وقال ابن هشام عن هذا الوجه (وهو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد)[٢].

الثاني: هو أن تكون كل الأعداد مستثناة من الأول وعليه فالمقرُّ به ثلاثة[٣]، قال ابن مالك في الخلاصة[٤]:

كلم يفوا إلّا امرؤ إلّا علي وحكمُها في القصد حكمُ الأولِ

وحمل الآية على ما ذهب إليه أهل البصرة والكسائي ومن وافقهم من الأصوليين لا يستقيم من ناحية المعنى ؛ وذلك لأنهم عندما مثلوا لذلك بقولهم (له عندي عشر ة،إلا أربعةً إلا اثنين إلا واحدًا) قالوا : إن المستثنى الثاني خارج عن المستثنى الأول داخل في المستثنى منه ، وعليه يكون معنى الآية أن آل لوط خارجون عن المجرمين وامرأة لوط خارجة عن آل لوط داخلة في المجرمين وهذا المعنى غير ظاهر من السياق؛ لأنهم كانوا مجرمين لفعلهم الفاحشة مع تكذيبهم الرسل وزوج ة لوط منزهة عن فعل الفاحشة وإن كانت خائنة له في الرسالة وعدم الإيمان ، كما أن القرآن أشار في آية أخرى على أنها مُصيبها ما أصابهم ولم يقل إن ها من المجرمين وذلك بقوله تعالى ﴿قَالُوا يلوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنْ الّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾[٥].

وأما على المذهب الثاني فحمل الآية عليه مشكل من ناحية المعنى أيضًا ، فعلى قولهم يكون معنى الآية : إن آل لوط خارجون عن المجرمين وامرأته خارجة عن المجرمين أيضاً وهذا خلاف الظاهر؛ لأنها أصابها ما أصاب المجرمين . والذي يمكن حمل الآية عليه دون أن يدخل الاعتراض عل يه هو أن يكون قوله (إلا امرأته) مستثنى من الضمير في (لمنجوهم) وعليه يكون (آل لوط) مستثنى من المجرمين و (امرأته) مستثنى من آل لوط الناجين وهذا م ا ذهب الزمخشري اليه إذ يقول: (فإن قلت فقوله (إلا امرأته) مم استثني وهل هو استثناء من استثناء؟ قلت : استثنى من الضمير المجرور في قوله (لمنجوهم) وليس من الاستثناء من الاستثناء في شيء؛ لأن الاستثناء إنما يكون فيما اتحد الحكم فيه ، وأن يقال أهلكناهم إلا آل لوط إلا امرأته كما اتحد في قول المقرّ (لفلان علي عشرة دراهم إلا ثلاثة إلا درهمًا) ، فأما في الآية فقد اختلف الحكمان؛ لأن آل لوط تعلق بـ(أُرسلنا) أو بـ(مجرمين) و(إلا امرأته) قد تعلق بـ(لمنجوهم) فأنى يكون استثناء من استثناء)[٦].

١- الاستغناء في أحكام الاستثناء :٥٧٤، ونسب ذلك اليهم أبو حيان أيضًا في الارتشاف ٣١٢/٢، وابن هشام في أوضح المسالك ٢٧٥/٢.

١- أوضح المسالك:٢٧٥/٢.

٣- ينظرالاستغناء في أحكام الاستثناء :٥٧٢و٥٧٤ وارتشاف الضرب ٣١٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٢٤/٢، وأوضح المسالك ٢٧٥/٢.

٤- متن الألفية: ٢٣.

٤- هود: ٨١.

٦- الكشاف ٣٩٣/٢، وينظر إعراب القرآن للنحاس:٢ /٢٤٢.

وهذا الذي ذهب إ ليه الزمخشري لا يمكن أن يتأتى عليه الاعتراض فعلى قوله لدينا جملتا استثناء وليست جملة واحدة، كما أن معنى الآية على هذا التوجيه متبادر الى الفهم ، ويؤيده ما جاء في سورة العنكبوت ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُوا لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا امْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنْ الْغَبِرِينَ﴾[١].

المبحث الثالث

المجرورات

توسّع النحويون في باب المجرورات كما توسعوا في باب المنصوبات، ولاسيّما ما يذكرونه من قضية التعلُّق وما يترتب عليه من صحة المعنى، و سنتاول في هذا المبحث مسألتين من مسائل المجرورات ، إحداهما من باب حروف الجر ، والأخرى من باب الإضافة.

أولًا- ما جاء في حذف حرف الجر:

يذهب أكثر النحويين إلى القول: إنّ الحروف لا يجوز حذفها؛ ولهذا لا يشترطون فيها شروط الحذف ، قال ابن جنّي: (اعلم أنّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف وإنَّ أعدل أحوالها أنّ تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة)[٢]. إلّا أنهم يستثنون حذف حرف الجر مع (أنَّ) و(أنْ)[٣].

وعند إعراب قوله تعالى: ﴿وترغبون أن تنكحونهن﴾[٤]، اختلف النحويون في تقدير حرف الجر المحذوف، فذهب فويق منهم إلى تقديره بـ(في) وعليه يكون معنى الآية : وترغبون في نكاحهن لمالِهن[١]، في حين ذهب فريق آخر إلى تقديرحرف الجر

١- العنكبوت: ٣٣.

٢- سرّ صناعة الإعراب: ٢٦٩/١، وينظر مغني اللبيب: ٧٨٦-٧٩٥.

٣- يُنظر المقتضب ٣٥/٢ وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك١٥١/٢.

٤- النساء: ١٢٧.

(عن)، وعليه يكون معنى الآية : وترغبون عن نكاحهن لقلة مالهن ، والكلام يحتمل الوجهين ؛ لأن العرب تقول رغبت عن الشيء إذا زهدت فيه ورغبت في الشيء إذا حرصت عليه فلما رُكِب الكلام تركيبا حُ ذِف معه حرف الجر احتمل التأويلين جميعا[٢].

ومنع ذلك ابن مالك إذ اشترط أمن اللبس[٣]، وجوّزه أبو حيان إذ قال: (هذا اللفظ يحتمل الرغبة والنفرة فالمعنى في الرغبة في أن تنكحوهن لمالهن أو لجمالهن ، والنفرة وترغبون عن أن تنكحوهن لقبحهن فتمسكوهن رغبة في أموالهن، والأول قول عائشة رضي اللّه عنها وجماعة ، وكان عمر بن الخطاب رضي اللّه عنه يأخذ الناس بالدرجة الفضلى في هذا المعنى، فكان إذا سأل الولي عن وليّته فقيل: هي غنيّة جميلة قال له: اطلب لها من هو خير منك وأعْ وَد عليها بالنفع. وإذا قيل: هي دميمة فقيرة قال له: أنت أولى بها وبالستر عليها من غيرك)[٤].

وأجاب ابن هشام عن هذا الحذف أنه مراد لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهنّ ومالهن ، ومن يرغب عنهن لفقرهن ودمامتهن. وعند إرادة الإبهام لا يخاف اللبس[٥].

وقال الدكتور فاضل السامرائي (القاعدة في كتب النحو أنه إذا أدى الحذف إلى إلتباس في المعنى فلا يصح الحذف، فلا يجوز الحذف مع الفعل (رغب) أبداً؛ لأن الحذف يؤدي إلى إلتباس في المعنى، فإما أن يقال رغب فيه بمعنى أحبّه، أو يرغب عنه بمعنى تركه وانصرف عنه، هذا في اللغة أما في هذا الآية فالله تع الى أراد المعنيين معًا أراد معنى ترغبون في أن تنكحوهن لجمالهن وغناهن، وترغبون عن أن تنكحوهن لدمامتهن وفقرهن، وهكذا حذف الحرف ليدل على المعنيين، ولو ذكر حرفًا لخصص المعنى وحدده، لكن المعنيين مرادان والحكم يتعلق بالأمرين معًا الذي يرغب في أن ينكحهن والذي يرغب عن أن ينكحهن)[٦].

ومثل ذلك يُقال عن قول الشاعر[٧]:

ويرغبُ أنْ يبنيَ المعالي خالدٌ ويرغبُ أنْ يرضى صنيعَ الألائمِ

فإن قدّر (في) أولًا، و(عن) ثانيًا، فمدحٌ، وإن عكس فذمٌ، ولا يجوز أن يُقدر فيهما معًا (في) أو(عن) للتناقض[٨].

ثانيًا- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه:

يذهب النحويون إلى جواز حذف المضاف للمحافظة على الأصل النحوي أو لغرض الاتساع في اللغة . وفي ذلك يقول أبو الفتح عثمان بن جنّي: (وقد حذف المضاف، وذلك كثير واسع، وإن كان أبو الحسن لا يرى القياس عليه ، نحو قول الله سبحانه:﴿وَلَـكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى ﴾[٩]. أي: برُّ من اتقى ، وإن شئت كان تقديره : ولكن ذا البرّ من اتقى ، والأول أجود؛ لأنّ حذف

٥- يُنظر مشكل إعراب القرآن للقيسي: ٢٠٩/١، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٧٨/١.

٦- البرهان في علوم القرآن: ٢١٠/٢.

٣- يُنظر أوضح المسالك:١٦٢/٢، وشرح الأشموني على الألفية: ٤٤٣/١.

٤- البحر المحيط: ٨٤/٤، ويُنظر الدر المصون: ١٠٥/٤.

٣- يُنظر شرح شذور الذهب للجوجري:٢ /٥٦٥.

٤- أسرار البيان في التعبير القرآني: ١١٨.

٥- قائله غير معروف، يُنظر يُنظر في تخريج البيت مغني اللبيب: ٦٨٢.

٨- يُنظر مغني اللبيب: ٦٨٢.

٩- البقرة: ١٨٩، تمام الآية: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى﴾.

المضاف ضرب من الاتساع والخبر أولى بذلك من المبتدأ ؛ لأنّ الاتساع بالأعجاز أولى منه بالصدور ومنه قوله – عزّ أسمه – ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[١] . أي: أهلها)[٢].

ونقل الزركشي جملة من أقوال النحويين في حذف المضاف فقال : (وهو كثير ، قال ابن جنّي : وفي القرآن منه ألف موضع[٣]. وأمّا أبو الحسن فلا يقيس عليه ، ثم ردّه بكثرة المجاز في اللغة ، وحذف المضاف مجاز . انتهى. وشرط المبرّد لجوازه وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة. وقال الزمخشري في الكشاف القديم[٤]: لا يستقيم تقدير حذف المضاف في كلّ موضع، ولا يقدم عليه إلاّ بدليل واضح وفي غير ملبس ، كقوله:﴿واسأل القرية﴾، وضعف لذلك قول من قدّر في قوله تعالى:﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[٥]. أنّه على حذف مضاف. فإن قلت: كما لا يجوز مجيؤه لا يجوز خداعه[٦]، فحين جرّك إلى تقدير المضاف امتناع مجيئه ، فهلاّ جرّك إلى مثله امتناع خداعه ! قلت: يجوز في اعتقاد المنافقين تصور خداعه ، فكان الموضع ملبسًا فلا يقدر)[٧].

وقال العكبري عند توجيه قوله تعالى:﴿ واسأل القرية ﴾ (أي: أهل القرية وجاز حذف المضاف ؛ لأن المعنى لا يلتبس فأما قوله تعالى :﴿والعير التي ﴾ فيُراد بها الأبل ؛ فعلى هذا يكون المضاف محذوفاً أيضاً أي : أصحاب العير وقيل العير القافلة وهم الناس الراجعون من السفر ؛ فعلى هذا ليس في ه حذف)[٨]. ولا يترتب خلاف معنويٌّ في هذه الآيات، إلّا أن الخلاف يكون في أمثال قوله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾[٩].

قال الزركشي عند تفسير قوله تعالى:﴿وجاء ربك﴾: (أي أمره أو عذابه أو ملائكته ؛ لأن العقل دلّ على أصل الحذف ولاستحالة مجيء البارىء عقلا؛ لأن المجيء من سمات الحدوث ودل العقل أيضا على التعيين وهو الأمر ونحوه)[١٠].

وقال ابن هشام عند توجيه قوله تعالى :﴿وجاء ربك ﴾، وقوله﴿فأتى الله بنيانهم من القواعد ﴾ (أي: أمره؛ لاستحالة الحقيقي أي: استحالة المجيء الحقيقي)[١١]. وقال عن قوله تعالى﴿واسأل القرية﴾ (أي أهل القرية وأهل العير)[١٢].

في حين يذهب فريق آخر من المفسرين إلى حمل هذه الآيات على ظاهرها، ولا حاجة لتأويل ذلك على حذف المضاف ولا سيّما ما يتعلق بصفات الله الفعلية. قال الباقلاني: (قوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾، وقوله ﴿يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الغمام﴾. قالوا والمجيء والإتيان حركة وزوال وذلك عندهم محال في صفته، فالجواب عن ذلك عند بعض الأمة إنه يجيء ويأتي بغير زوالٍ ولا انتقالٍ ولا تكييف بل يجبُ تسليمُ ذلك على ما رُوي وجاء به القرآن)[١٣].

١- يوسف: ٨٢، تمام الآية: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾.

٢- الخصائص: ٣٦٢/٢، وينظر: شرح التسهيل: ٢٦٥/٣، وارتشاف الضرب: ٥٢٨/٢، ومغني اللبيب: ٨١١.

٣- ينظر: الخصائص: ١٩٢/١.

٤- نقل الزكشي هذا الكلام عن الزمخشري ولم أعثر عليه في تفسير الكشاف.

٥- النساء: ١٤٢، وتمام الآية ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾.

٦- وذلك قوله عز وجل ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر: ٢٢.

٧- البرهان في علوم القرآن: ١٤٦/٣، وينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٤٩/١.

١- التبيان في إعراب القرآن: ٥٨/٢، ويُنظر الكتاب: ٢١٢/١، والمقتضب: ١٨٤/١.

٩ - الفجر: ٢٢ .

٣- البرهان في علوم القرآن: ١٠٩/٣، ويُنظر الاتقان في علوم القرآن: ١٧٥/٢، ومعترك الأقران في إعجاز القرآن: ١١٥/١.

٤- مغني اللبيب:٨١١.

٥- مغني البيب:٨١٢.

٦- الانتصار للقرآن ٧٣٦/٢، ويُنظر روح المعاني: ٩/١٠، ومناهل العرفان في علوم القرآن: ٢٩١/٢، ومنع جواز المجاز في الكتاب المنزل للتعبد والاعجاز: ٢٦/١.

ويبدو أنّ بعض ما حُمل على حذف المضاف مبنيّ على أصل عقائدي كما هو الحال عند الزمخشري ، فالذين يقولون بنفي الصفات الفعلية والذاتية لله عزّ وجل يقدرون مضافًا محذوفًا ، وذلك في ظنهم تنزيه الله عز وجل عن (المجيء) و(النزول) ، ثم جرّهم قولهم إلى تقدير مضاف فيما لا يحتاج إلى تقدير كما في قوله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾.

وأمّا الذين يقولون بإثبات الصفات الفعلية والذاتية لله عز وجل فيقولون : إنّ الكلام محمول على الحقيقة وليس هناك مضاف محذوف بل هو أسلوب من أساليب العربية، وهو أنْ تطلق المحلّ وتريد الذي يحل فيه ولا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف ، والعربي يفهم المراد من الكلام دون حاجة إل ى تأويل وتقدير، بل ربّما يكون في التقدير مذهبة لقصد المتكلم، ولكل أسلوب معناه الذي لا يؤديه غيره.

وقد عُهِد عن العرب في أساليبهم أنهم يُطلقون المحلّ ويريدون الذي يحل فيه ، ويطلقون لازم الشيء ويريدون ملزومه، ولولا ذاك لذهب جمال هذه اللغة، فلا داعي لما تكلّفه المعربون في كثير من هذه التقديرات؛ لذلك نميل إلى حمل الكلام على ما يقتضيه السياق ولا حاجة إلى تقدير مضاف محذوف[١].

المبحث الرابع

ما جاء في باب الشرط

سنتناول في هذا المبحث مسألتين من مسائل الشرط ، إحداهما تقدير الجازم لجواب الطلب، والثانية تقدير الخبر بمعنى الطلب ليصحّ الإعراب.

أولاً- تقدير الجازم لجواب الطلب:

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[٢]، وكذلك قوله تعالى﴿وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[٣].

ويختلف النحويون في تقدير الجازم لجواب الطلب ، فمنهم من رأى أن الجواب مجزوم بشرط مُ قدّر، نسب سيبويه ذلك للخليل رحمه الله تعالى بقوله : (وزعم الخليل أن (ائتني آتك) و(لا تفعلْ يكنْ خيرًا لك) فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه قال (ائتني آتك) فإن معنى كلامه: إنْ يكن منك اتيانٌ آتك)[٤].

١- يُنظر معاني النحو: ١٢٢/٣- ١٢٥.

٢- إبراهيم: ٣١.

٣- الإسراء: ٥٣.

٤- الكتاب: ١٠٨/٣، ويُنظر المقتضب: ٧٧/١.

ومن فهم هذا المعنى عن الخليل أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٥هـ) وعبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)[١]، والزمخشري وابن الحاجب (ت: ٦٣٠هـ)[٢]، والزركشي (ت: ٧٩٤هـ) والأشموني[٣].

والذي نراه أنه لا ينبغي حمل توجيه الخليل هذا على أنه يوجب تقدير الشرط لجزم الجواب، فلعله أراد الإلماح لمعنى الشرط وتفسيره في هذا التركيب، ولم يقصد إيجاب تقدير الشرط، إلّا أن من جاء بعد الخليل فَهِم أنه يوجب ذلك وتمسّكوا بهذا التفسير، ومنهم خالد الأزهري إذ جزم بنسبة ذلك إلى الخليل وسيبويه فقال: (واختلف في تحقيق جازم الفعل المضارع بعد الطلب، فالجمهور يجعلونه جوابًا بشرط مقدر فيكون مجزومً ا عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابًا للشرط المتقدم، فيكون مجزوما بنفس الطلب، وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي)[٤].

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى أن الجازم هو الطلب، إذ يقول: (إنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إنْ تأتني) بـ(إنْ تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن (إنْ تأتني) غير مستغنية عن (آتك))[٥].

وأكد ابن هشام هذا المعنى، وذكر أن الجازم للفعل في أمثال هذا التركيب هو الطلب[٦]، في حين نراه في موضع آخر يعدّ حذف جملة الشرط بعد الطلب مطّردًا، ويقدر (إنْ) شرطية جازمة للجواب[٧].

وفهم الرضي الاستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) من كلام الخليل وسيبويه عكس ما فهمه خالد الأزهري ومن وافقه، إذ يقول: (فلما تقرر أن في الطلب مع ذكر ما يصلح جزاءً له معنى الشرط، جاز لك أن تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بـ(إنْ)، وانجزم الجزاء بهذه الأشياء لا بـ(إنْ) مقدرة ظاهر مذهب الخليل؛ لأنه قال: إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب)[٨].

وعودًا على الآية فلو وُجّه إعرابها وفق ما ذهب إليه الجمهور لصار التقدير: قل لعبادي، فإن تقلْ لهم يُقيموا الصلاة، ومعلوم أن ذلك ليس واقعًا، فليس كل العباد يُقيمون الصلاة إذا قيل لهم، فأفضى تقدير الإعراب إلى فساد المعنى وعدم مطابقته للواقع.

ومثل ذلك يُقال عن الآية الثانية وهي قوله تعالى: ﴿قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾، إذ يكون التقدير على مذهب الجمهور: قل لعبادي فإن تقل لهم يقولوا التي هي أحسن. ومعلوم أن العباد ليس كلهم إذا قيل لهم قالوا التي هي أحسن.

وحاول السمين الحلبي توجيه الآية الأولى توجيهًا لفظيًا فجعله من باب مراعاة اللفظ، لمّا رأى فساد المعنى فيما لو وُجّه النص من جهة الصناعة الإعرابية حسب، فقال: (والمعاملة اللفظية واردة في كلامهم نح و(قل لعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاة)[٩]، و(قل للذين آمنوا يغفروا للذين كفروا)[١٠]، وقال عمر ابن أبي ربيعة[١١]:

١- يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح: ٢ /١١٢٣.
٢- يُنظر الايضاح في شرح المفصل: ٢/٣٦.
٣- يُنظر البرهان في علوم القرآن: ٣/١٨٠.
٤- شرح التصريح على التوضيح: ٢/٣٨٢.
٥- الكتاب: ٣/١٠٨.
٦- يُنظر شرح قطر الندى وبل الصدى: ٧٨.
٧- يُنظر مغني اللبيب: ٨٤٧.
٨- شرح كافية ابن الحاجب: ٤/١٢٢.
٩- إبراهيم: ٣١.
١٠- الجاثية: ١٤.
١١- ديوانه: ١/٦٢.

فقلتُ لجنّادٍ خذ السيف واشتملْ عليه برفقٍ وارقبْ الشمس تغربِ

فجعل (تغرب) جوابًا ل (ارقب) وهو غير مترتب عليه، وكذلك لا يلزم من قوله تعالى أن يفعلوا، وإنما ذلك مراعاة لجانب اللفظ)[١].

ولا يخفى من خلال استعراض إعراب هذه النصوص وتوجيهها طغيان الصناعة الإعرابية، والمشاكلة اللفظية في التعامل معها على حساب المعنى

ثانيًا- تقدير الخبر بمعنى الطلب ليصحّ الإعراب:

ورد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ، يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّات﴾[٢].

جاء قوله تعالى: (يغفرْ) و(يدخلْكم) مجزومين ولم يسبقهما طلب صريح ، ومثل ذلك قول العرب : (اتقى الله امرؤٌ فعل خيرًا يُثبْ عليه) بجزم (يُثبْ)[٣]، ولم يسبقه طلب صريح أيضًا.

ويذهب النحويون إلى أن النص وإن كان ظاهره الخبر إلاّ أن معنا ه الطلب، وهذا الذي سوغ جزم المضارع في كلا النصّين، قال العكبري في توجيه الآية : (قوله تعالى (يغفرْ لكم)، في جزمه وجهان : أحدهما: هو جواب شرط محذوف دلّ عليه الكلام، تقديره: إن تؤمنوا يغفر لكم و (تؤمنون) بمعنى آمنوا، والثاني: هو جواب لما دل عليه الاستفهام ، والمعنى هل تقبلون إن دللتكم، وقال الفراء: هو جواب الاستفهام على اللفظ، وفيه بعد، لأنّ دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم)[٤].

وقال مكيّ ابن أبي طالب: (قوله (تؤمنون بالله وتجاهدون)، هذا عند المبرد لفظه لفظ الخبر ومعناه الأمر كأنه قال: آمنوا وجاهدوا؛ ولذلك قال: (يغفر لكم ويدخلكم) بالجزم؛ لأنه جواب الأمر فهو محمول على المعنى ، ودلّ على ذلك أن في حرف عبدالله (آمنوا) على الأمر)[٥].

لقد لجأ النحويون إلى حمل الآية على المعنى دون اللفظ أو الصناعة الإعرابية لما يترتب عليها من إخلال با لمعنى لو جُزم الفعل المضارع بالطلب السابق الذي هو الاستفهام ؛ إذ لا يكون غفران الذنوب للناس وإدخالهم الجنة مسبّبًا عن دلالتهم إلى ما ينجيهم، وإنما يتسبب عن الإيمان والجهاد في سبيل الله .

وأما قول العرب (اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يُثبْ عليه) فقد قال عنه سيبويه في باب (الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي، لأن فيها معنى الأمر والنهي) ، (فمن تلك الحروف : حسبك ، وكفيك ، وشرعك ، وأشباهها ، تقول: حسبك ينم الناس. ومثل ذلك: (اتّقى اللّه امرؤ وفعل خيراً يُثبْ عليه)؛ لأنّ فيه معنى ليتَّق اللّه امرؤ وليفعل خيرًا . وكذلك ما أشبه هذا)[٦].

١- الدّر المصون: ١ /٣٠٢.

٢- الصف: ١١-١٢.

٣- يُنظر في تخريج هذا القول الكتاب: ١٩٧/١.

٤- التبيان في إعراب القرآن: ٢٦٠/٢.

٥- مشكل إعراب القرآن: ٧٣١/٢، ويُنظر الكتاب: ١٩٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ١١٩/٤.

٦- الكتاب: ١٩٧/١.

الخاتمة

لاتزال اللغات في تطوّر ونموّ ، وأول دواعي هذا التطور هو تطور المعاني لدى الناس والمجتمعات الإنسانية ، وتطور المعاني لابدّ له من ألفاظ وتراكيب تواكب هذا التطور حيث تكون بالمستوى الذي يؤدي الحاجة الوجوّة من هذا التطور.

وكان ممّا أُخذ على اللغة العربية في العصور الحديثة هو عدم قدرتها على استيعاب متطلبات العصر الحديث، وما استجد من تطورات في عموم حياة الناس في جميع المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها.

وقد حاولت في هذا البحث المتواضع تسليط الضوء على قضية المعنى وأثره في توجيهات المعربين، وطريقة تعاملهم مع النصوص التي جاءت غير موافقة للقواعد التي وضعوها ، وإيضاح ما يترتب على الخلاف بينهم في الصناعة الإعرابية، وقد خلصت في هذا البحث إلى ما يلي:

أولًا- إن قضية التركيز على المعنى المراد من النص تحلّ لنا كثيرًا من القضايا النحوية التي ظلت موضع خلاف لزمن طويل، وقد اعتاد النحويون ذكرها بتفصيلاتها والمرور بها على الطريقة القديمة دون وقفة تحاول البتّ فيها من ناحية المعنى.

ثانيًا- كان لطغيان الصناعة الإعرابية لدى النحويين أثر سلبي في التركيز على قضية المعنى وعلاقته بالوجه الإعرابي ومناسبة الكلام لمقتضى الحال.

ثالثًا- تشيع في كتب النحو واللغة والتفسير ظاهرة تعدد الوجوه الإعرابية، ولاشك أن هذه الوجوه لا يمكن أن تكون ذات معنى واحد، والنظر في معاني النصوص وما يترتب عليها من وجوه إعرابية سيُقلص كثيرًا من هذه الوجوه الإعرابية ويختصرها.

رابعًا- تتفاوت طريقة نظر علماء النحو واللغة والتفسير في النصوص وسياقات الكلام؛ لذلك نرى اختلاف وجهات نظرهم في توجيهها من الناحية الإعرابية، وربّما كان للمعتَقد الديني أثر في ذلك. .

خامسًا- إن كثيرًا مما قيل عن صعوبة اللغة العربية ، وكثرة قواعدها وتشعّبها وتسمين الكتب النحوية بها يرجع إلى التقصير في إعطاء قضية المعنى المساحة اللازمة في هذه الدراسات.

سادسًا- ليس من العسير على المتأمل في وجوه الإعراب أن يجد المرجّحات الكافية واللازمة؛ لترجيح وجه دون آخر من خلال النظر في المعنى، ووفق قواعد النحويين أنفسهم.

هذا ما وفقنا الله تعالى له فما كان فيه من صواب فمنه جلّ شأنه، وما كان غير ذلك فمني، ونسأله تعالى السداد في القول والعمل، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

﴿١٧٩﴾ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٨٢﴾(الصافات)

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبحاث في العربية الفصحى، للدكتور غانم قدوري الحمد، الأردن، ط ١، ٢٠٠٥م.
- الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي(ت:٩١١هـ)، تحقيق طه عبد الررؤف سعد، القاهرة، ب،ت.
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، القاهرة، ١٩٥٩.
- إحياء النحو، للدكتور إبراهيم مصطفى، القاهرة، ١٩٥٩م.
- أحكام القرآن، للقاضي أبي بكر بن العربي المالكي (ت: ٥٤هـ)، القاهرة، ١٣٣٢هـ

- إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، القاهرة، ١٩٨٩م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج(ت:٣١٧هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة، ١٩٦٤م.
- إعراب القرآن، للنحاس(ت:٣٣٨هـ)، بيروت، ١٤٢١هـ
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، لشهاب الدين القرافي(ت:٦٨٤هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، بغداد، ١٩٨٢م.
- أساس البلاغة، للزمخشري، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت، يروت، ط١، ١٩٩٨م.
- أسرار البيان في التعبير القرآني، للدكتور فاضل صالح السامرائي، عمان، ٢٠٠٩م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم ط ١، ١٩٩٩م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي(ت:٩١١هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان وآخرين، دمشق،ط١ ، ١٩٨٠م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي (١٣٩٣هـ)، عالم الكتب، ١٩٨٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ب، ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر ط ٤، ١٩٦١م.
- الانتصار للقرآن، للباقلاني المالكي (ت:٤٠٣هـ)، تحقيق الدكتور محمد عصام القضاة، عمان، ط ١، ٢٠٠١م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب(ت:٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي(ت:٣٣٧)، تحقيق مازن مبارك، بيروت، ط-٢ ١٩٧٣م.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت، ب، ت.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي(ت:٧٤٥هـ)، تحقيق صدقي محمد جميل، بيروت
- البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي(ت:٧٩٤هـ)، بيروت، ط١، ب،ت.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي،ب، ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الفكر، ب، ت.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، المرادي (ت:٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ط ١-١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- الخصائص، لابن جني(ت:٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، بغداد، ط ١، ب، ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ)،تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، ط ١، دمشق، ١٩٩١م.
- الدرر السنية في دراسة المقدمة الآجرومية، لأبي بكر ماهر بن عبد الوهاب علوش، سوريا، ب، ت.
- دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح، بيروت، ط ١٣.
- ديوان الأخطل التغلبي، بيروت، ١٨٩١م.
- ديوان الفرزدق، شرح الصيادي، مصر، ١٩٣٦م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل،مصر، ١٩٧٧م.
- ديوان الهذليين، دهر الكتب المصرية، ١٩٦٥م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بشر العناني، بيروت، ١٣٧٠هـ.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار المعرفة، ٢٠٠٤م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي(ت:١٢٧٠هـ)، بيروت ب،ت.
- سرّصناعة الإعراب، لابن جني،تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.

- شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، سوريا، ب، ت.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لابن عقيل(ت:٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٩٩م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني(ت:٩١٣هـ)، ط١، بيروت، ١٩٩٨.
- شرح التصريح على التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، (ت:٩٠٥هـ)، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- شرح المختصر على تلخيص المفتاح، للتفتازاني(ت:٧٩٢هـ)، طهران، ب،ت.
- شرح المفصل، لابن يعيش(ت:٦٤٣هـ)، مصر ب.ت.
- شرح ديوان أبي تمام،شرح ديوان أبي تمام، للخطيب التبريزي، تحقيق راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، ١٩٩٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق عبد الغني الدقر، سوريا، ب، ت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للجَوجَري القاهري الشافعي (ت:٨٨هـ) تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، المدينة المنورة،ط ١، ٢٠٠٤م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٩م.
- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي(ت:٦٨٦هـ)، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط ١، ١٩٩٨م.
- شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق نوري حمودي القيسي، بغداد، ١٩٩٧م.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (ت:٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن عبد الرحمن، بغداد، ١٩٨٥م.
- الصاحبي في فقه اللغةلعربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس(ت:٣٩٥هـ)، الناشر محمد علي بيضون، ط ١ ،١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري(ت:٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة، ١٩٥٦م.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني القرشي (ت٦٥٠هـ)، تحقيق الدكتور فير محمد حسن، بغداد، ١٣٩٨هـ
- علل النحو، لابن الوراق (ت:٣٨١هـ)، تحقيق محمود جاسم محمد الدروي، الرياض ط١، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، تحقيق عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، الرياض،ب، ت.
- فصول في فقه العربية، للدكتور رمضان عبد التواب، القاهرة، ط ١،١٩٧٣م.
- فقه اللغة المقارن، للدكتور إبراهيم السامرائي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٣م.
- فقه اللغة، للدكتور علي عبد الواحد وافي، القاهرة، ط ٧،١٩٧٢م.
- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، بغداد، ب، ت.
- الكتاب، لسيبويه(ت: ١٨٠هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- الكشاف عن حقائق التنزيلوعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجارالله الزمخشري(ت:٥٣٨هـ)، بيروت،ب،ت.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقا ء الحنفي (ت:١٠٩٤هـ) تحقق عدنان درويش و محمد المصري، بيروت.
- لسان العرب، لابن منظور(ت:٧١١هـ)، بيروت، ط ٣، ١٤١٤م.

- المجتبى من مشكل إعراب القرآن، للدكتور أحمد بن محمد الخراط وأبو بلال، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، القاهرة، ١٣٨٦هـ
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف(ت:١٤٢٦هـ)، دار المعارف،ط ٧- ٢٠١١.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق فؤاد علي منصور، بيروت ط ١، ١٩٩٨م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني(ت:٤٧١هـ)، تحقيق كاظم بحر مرجان، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرد(ت:٢٨٥هـ)، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٨٥هـ
- مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار، لابن الملك(ت:٧٩٧هـ)، إشراف خليل الميس، ط١، ١٩٨٦م.
- متن الألفية، لجمال الدين بن مالك، راجعه عبد العزيز سيد الأهل، القاهرة، ب،ت.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن، دبي، ٢٠٠٣م.
- معاني القرآن، للفراء (ت:٢٠٧هـ)،تحقيق أحمد يوسف نجاتى، محمدعل ى نجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبى، مصر، ب،ت. ١٤٢٠هـ
- معاني النحو، للدكتور فاضل صالح السامرائي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.
- معترك الأقران في إعجاز القرآن، للسيوطي، بيروت، بيروت، ط١، ١٤٠٨م.
- معجم شواهد العربية، لعبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٧٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق مازن مبارك ومحمد علي حمد، ط ٦، دمشق، ١٩٨٥.
- من أسرار العربية، للدكتور إبراهيم أنيس، القاهرة، ط ٤، ١٩٧٢م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، للزُّرْقاني (ت:١٣٦٧هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١، ب، ت.
- منع جواز المجاز في الكتاب المنزل للتعبد والإعجاز، لمحمد الأمين الشنقيطي، عالم الكتب، ١٩٨٠م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي، مصر، ب، ت.